



رهان مصرفي جديد

## الجزائر تراهن على الصيرفة الإسلامية

### لاحتواء اقتصاد الظل

### استعادة ثقة الزبائن تمرّ عبر إصلاح المنظومة المصرفية

المحلية بالتسويق لثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة، ويتعلق الأمر بتسويق ثمانية منتجات مصرفية إسلامية وهي "المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والسلم، وحسابات الودائع، وودائع الاستثمار".

وتهدف صيغ التمويل الإسلامية (دون فوائده ربوية) إلى المساهمة في تعبئة سوق الادخار وخصوصا ضخ النقد المتداول خارج البنوك (السوق الموازية) ليصبح داخل السوق الرسمية. ويتشكل سوق المصارف في الجزائر من 30 بنكاً، سبعة منها مملوكة للدولة والبقية هي بنوك أجنبية، أغلبها من الخليج العربي وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وإسبانيا وبريطانيا. وفي ندوة نظمتها منتدى رؤساء المؤسسات حول "دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد"، أكد عدد من الخبراء أن "الإجراءات القانونية التي اتخذتها مؤخرا وزارة المالية وبنك الجزائر تشكل خيارا صائبا، من شأنه المساهمة في تطوير هذا النوع من التمويل واستقطاب أموال السوق الموازية".

وأكد الباحث في المعهد الدولي للبحث الأكاديمي حول الشريعة بدولة ماليزيا يونس صوالحي أن "النص القانوني المعزز لشروط ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية يشجع على خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر".

وأضاف "فتح شبابيك البنوك الإسلامية في الجزائر سيسهم في استقطاب أموال المخربين، وذلك قرار صائب نرحب به بقوة، لاسيما وقد تم تعزيزه بقاعدة قانونية كفيلة بالمساعدة على تطويره وتوسيعه، صحيح نحن متأخرون عن دول أخرى في المنطقة، إلا أن الأوان لم يفت بعد لتدارك ذلك".

وشدد على أن "خصائص ومزايا التمويل الإسلامي، خاصة منع المعاملات الربوية (الفوائد) وتمويل النشاطات غير المشروعة والمضاربة، إلى جانب الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي من أجل مراقبة ومتابعة المؤسسات المالية، من شأنها أن تحلّق الثقة وتشجع على الادخار".

وأحد أهداف السلطات هو أن تعيد للمصارف الكتلة الكبيرة من الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي في بلد يبلغ عدد سكانه 40 مليون نسمة. وأكد الخبير المالي ووزير المالية الأسبق عبدالرحمان بن خليفة أن الأمر لا يتعلق بـ"مجرد حاجة لجلب الموارد، إنها حاجة إلى إعادة الاقتصاد الجزائري إلى البنوك".

ويرى خبراء أن الصيرفة الإسلامية ستحسن من المعروض من المنتجات، وتوفر حلاّ مالية للمواطنين الذين لديهم حواجز عقائدية، لكن ذلك لن يصل بصفة كافية مشكلة ضعف الودائع.

استقطاب السيولة المالية المتداولة في الأسواق المالية، كون أن بنوكا خاصة عاملة في الجزائر تتبنّى نمط الصيرفة الإسلامية، على غرار "البركة" و"السلام"، إلا أنها لم تستطع إقناع هؤلاء بالتعامل معها واستدراج أموالهم إذا كانت حجتهم نمط التعامل بالفائدة. ويرى خبراء في المالية أن بقاء نسبة هامة من الكتلة المالية تنشط خارج القنوات المصرفية الرسمية، يعود إلى عدة أسباب وليس نمط الفائدة فقط، وأن اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية بعد تردد طويل لا يمكن لوجهه أن يحقق آمال استقطاب تلك الأموال.

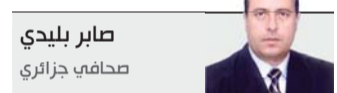
ويرى الخبير والمستشار الاقتصادي إسماعيل لamas أن "مسألة الثقة المهترئة بين الزبائن وبين مؤسسات الدولة القت بظلالها على العلاقة مع البنوك، خاصة في ظل بدائية المنظومة المصرفية في البلاد التي تحتاج إلى إصلاحات عميقة، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تخلفا في هذا المجال".



وإحدى أسباب تخلفها عن المؤسسات المصرفية في الجزائر هي عدم ثقة الزبائن بالدولة التي اتخذت إجراءات قانونية تعزز لشروط ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية يشجع على خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر".

وأحد أهداف السلطات هو أن تعيد للمصارف الكتلة الكبيرة من الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي في بلد يبلغ عدد سكانه 40 مليون نسمة. وأكد الخبير المالي ووزير المالية الأسبق عبدالرحمان بن خليفة أن الأمر لا يتعلق بـ"مجرد حاجة لجلب الموارد، إنها حاجة إلى إعادة الاقتصاد الجزائري إلى البنوك". ويرى خبراء أن الصيرفة الإسلامية ستحسن من المعروض من المنتجات، وتوفر حلاّ مالية للمواطنين الذين لديهم حواجز عقائدية، لكن ذلك لن يصل بصفة كافية مشكلة ضعف الودائع.

شرعت الجزائر رسميا في تنفيذ إستراتيجيتها المصرفية في الاعتماد على الصيرفة الإسلامية، بإطلاق منتجات غير ربوية لأول مرة من طرف بنوك مملوكة للدولة، في إطار خطط حكومية لاستقطاب النقد المتداول في السوق الموازية.



وتسعى تونس إلى تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة إلياس الفخفاخ بسبب اتهامات بتضارب المصالح التي وجهت إلى رئيس الحكومة المستقيل.

وتشهد تونس توتفا في إنتاج النفط والغاز بحقول الجنوب التونسي، بفعل تواصل اعتصام الكاسور (محافظة تطاوين جنوب البلاد)، وتعطل إنتاج الفوسفات بمحافظة قفصة ما أزم الوضع الاقتصادي الذي يعاني أصلا إشكاليات لا حصر لها.

ويرى خبراء أنه في حال تواصل تعطيل الإنتاج فإن البلد ينجه نحو خطر محقق بنفاذ إمدادات الغاز عن محطات الإنتاج الكهربائي التي تعتمد بشكل شبه كلي على الغاز الطبيعي لتزويد البلاد بالكهرباء، وذلك بالتزامن مع فترة الصيف التي يصل فيها الاستهلاك إلى مستويات قصوى.

وحسب أحدث بيان للبنك المركزي التونسي، تقدر احتياطات تونس من العملة الأجنبية بنحو 136 يوم توريد بتاريخ 27 يوليو 2020، والذي توقع أن يشهد النمو خلال السنة الحالية انكماشا حادا بحدود 6.5 في المئة مدفوعا بتراجع نشاط جيل القطاعات لاسيما الصناعات الموجهة للتصدير وكذلك السياحة والنقل وبدرجة أقل الصناعات غير العملية.

وتعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في اعتماد نمط الصيرفة الإسلامية مقارنة بباقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث خيم الكثير من التردد على قرار الحكومات المتعاقبة، رغم أن الحديث عنها بدأ منذ العام 2014، تاريخ اهتزاز التوازنات المالية الكبرى للبلاد، بسبب تهاوي أسعار النفط وتقلص مداخل البلاد من العملة الصعبة.

ورغم جدارة النمط المالي المذكور في حلحلة بعض الأزمات المالية العالمية، إلا أن لغطا أيديولوجيا ظل يحيط بدخول الصيرفة الإسلامية حين التنفيذ، خاصة في ظل امتناع قطاع عرضي من الجزائريين عن التعامل مع ما يعرف بـ"البنوك الربوية" (الكلاسيكية التي تتعامل وفق نظام الفائدة مع زبائنها). ومع ذلك تبقى التجربة محفوفة بالمخاطر ولا يمكن التعويل عليها في

## شلل إنتاج الطاقة

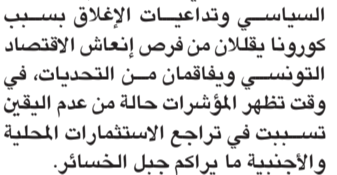
### يقود إيرادات تونس إلى التلاشي

### تقلص موارد الدولة يقوض القدرة على ضمان سير المرافق العامة وينذر بانفجار اجتماعي

عجّل تواصل تعطيل إنتاج النفط والفوسفات في تونس في ظل الاعتصامات والإضرابات المستمرة في أماكن الإنتاج باستنزاف الإيرادات وامتصاص السيولة، ما دفع البنك المركزي إلى إطلاق إنذار للسلطات وكافة الفاعلين بدعوتهم إلى ضرورة استئناف الأنشطة وإيقاف الاعتصامات المتواصلة منذ أشهر والتي من وتيرة الديون الخارجية للبلاد.

وكتب العباسي في سياق تطرقه إلى سنة 2019، التي يغطيها التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي، أنه كان من المفترض أن تستمر البلاد في المنحنى التصاعدي للنمو، الذي انطلق منذ سنة 2017، لولا تواتر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية غير الملائمة. وأوضح أن جهود تحقيق الاستقرار المبذولة خلال السنوات الأخيرة مكنت من تجنّب المزيد من اختلال التوازنات الجمليّة بما من شأنه تعميق الصعوبات التي تتفعل هوامش التصرف على مستوى الميزانية والقطاع المالي.

واعتبر الخبير الاقتصادي محمد علي المنقي في حديث لـ"العرب" أن "تصريحات محافظ البنك المركزي واقعية"، مشيرا إلى أن تعطيل القطاعات سيتسبب في رفع نسبة البطالة وتقليص موارد ميزانية الدولة من الرسوم الضريبية وفي تقليل مداخل العملة الصعبة.



ويؤكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أن "خطة إنعاش الاقتصاد التونسي لا بد أن تمر أولا وقبل أي شيء عبر استئناف نشاط الفوسفات والمحروقات، الذي تسبب تعطله في نقص ملحوظ في إيرادات البلاد".

وتسبب وكالة أنباء تونس (وات) للعباسي قوله خلال كلمته الواردة في مفتتح التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2019 "من الضروري معالجة مواطن الضعف الهيكلية للاقتصاد التونسي من خلال تعزيز الإصلاحات، والتي من بينها تغيير نمط التمويل الاقتصادية والاجتماعية".

ولفت العباسي إلى أن "الإصلاحات لشن تعد ضرورية فإنها تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات المرتقبة خلال الفترة المقبلة وخاصة على مستوى شخّ الموارد المالية للبلاد".

وأضاف أن "البنك المركزي التونسي سيسمّر في السهر على تأمين الاستقرار الكلي باعتباره محمدا رئيسيا لدى سمود الاقتصاد التونسي، وهو ما يتطلب تضامير جهود مختلف الأطراف لرفع التحدي والبرهنة على تماسك الاقتصاد المحلي في مواجهة الصدمات".

واعتبر أن المنهج الذي اعتمده تونس لإدارة أزمة كوفيد - 19، أعطى الأولوية لخيار الحفاظ على العنصر البشري مع السهر على النسيج الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الأفاق الاقتصادية لسنة 2020 تبدو صعبة وغير مؤكدة في جميع أنحاء العالم وأنه لا مناص من اعتماد خطة شاملة للإنعاش الاقتصادي.

وتونس - وجه محافظ البنك المركزي التونسي إنذارا حول وضعية المالية العامة في البلاد نظرا لتقلص قياسي في الإيرادات نتيجة تعطيل أكبر مصادر التمويل المتمثلة في عوائد الطاقة جراء اعتصامات تسببت في تعطيل إنتاج النفط والفوسفات، في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية نتيجة تبعات الوباء وتقلص إمدادات السياحة.

وسبق أن حذرت وزارة الطاقة والمناجم من تواصل تعطيل الإنتاج، حيث أكدت حجم الخطورة بإعلانها عدم قدرتها على سدّاد مزودي الطاقة نظرا لشح موارد الدولة من العملة الصعبة، وتعطل السياحة، وتوقف آلة الإنتاج في الفوسفات ونشاط المجمع الكيميائي، وإيقاف الإنتاج من النفط والغاز.



وأكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أن "خطة إنعاش الاقتصاد التونسي لا بد أن تمر أولا وقبل أي شيء عبر استئناف نشاط الفوسفات والمحروقات، الذي تسبب تعطله في نقص ملحوظ في إيرادات البلاد".

ونسبت وكالة أنباء تونس (وات) للعباسي قوله خلال كلمته الواردة في مفتتح التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2019 "من الضروري معالجة مواطن الضعف الهيكلية للاقتصاد التونسي من خلال تعزيز الإصلاحات، والتي من بينها تغيير نمط التمويل الاقتصادية والاجتماعية".

ولفت العباسي إلى أن "الإصلاحات لشن تعد ضرورية فإنها تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات المرتقبة خلال الفترة المقبلة وخاصة على مستوى شخّ الموارد المالية للبلاد".

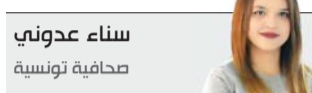
وأضاف أن "البنك المركزي التونسي سيسمّر في السهر على تأمين الاستقرار الكلي باعتباره محمدا رئيسيا لدى سمود الاقتصاد التونسي، وهو ما يتطلب تضامير جهود مختلف الأطراف لرفع التحدي والبرهنة على تماسك الاقتصاد المحلي في مواجهة الصدمات".

واعتبر أن المنهج الذي اعتمده تونس لإدارة أزمة كوفيد - 19، أعطى الأولوية لخيار الحفاظ على العنصر البشري مع السهر على النسيج الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الأفاق الاقتصادية لسنة 2020 تبدو صعبة وغير مؤكدة في جميع أنحاء العالم وأنه لا مناص من اعتماد خطة شاملة للإنعاش الاقتصادي.

وقال بن أحمد خلال ندوة صحافية الأربعاء بالعاصمة "إذا ما تواصلت الوضعية الحالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، فإنها لن تكون قادرة على مواصلة العمل لأكثر من سنة أو سنتين".

ونسبت وكالة أنباء تونس لشهاب بن أحمد قوله أيضا إن "المؤسسة تعاني أزمة مالية خانقة حيث يتوقع أن تصل خسائرها المتراكمة مع موفى سنة 2020 إلى 890 مليون دينار زيادة على حجم المديونية الذي بلغ في نهاية شهر أبريل الماضي 304 مليون دينار".

وبيّن المسؤول أن "تدهور رقم معاملات الشركة يعود أساسا إلى عدم الزيادة في التعريفية مقابل ارتفاع عناصر التكلفة، علاوة على ارتفاع خدمة الدين إثر قيام الشركة باستثمارات في المعدات".



سناء عدوني صحافية تونسية

تونس - وجه محافظ البنك المركزي التونسي إنذارا حول وضعية المالية العامة في البلاد نظرا لتقلص قياسي في الإيرادات نتيجة تعطيل أكبر مصادر التمويل المتمثلة في عوائد الطاقة جراء اعتصامات تسببت في تعطيل إنتاج النفط والفوسفات، في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية نتيجة تبعات الوباء وتقلص إمدادات السياحة.

وسبق أن حذرت وزارة الطاقة والمناجم من تواصل تعطيل الإنتاج، حيث أكدت حجم الخطورة بإعلانها عدم قدرتها على سدّاد مزودي الطاقة نظرا لشح موارد الدولة من العملة الصعبة، وتعطل السياحة، وتوقف آلة الإنتاج في الفوسفات ونشاط المجمع الكيميائي، وإيقاف الإنتاج من النفط والغاز.

وأكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أن "خطة إنعاش الاقتصاد التونسي لا بد أن تمر أولا وقبل أي شيء عبر استئناف نشاط الفوسفات والمحروقات، الذي تسبب تعطله في نقص ملحوظ في إيرادات البلاد".

ونسبت وكالة أنباء تونس (وات) للعباسي قوله خلال كلمته الواردة في مفتتح التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2019 "من الضروري معالجة مواطن الضعف الهيكلية للاقتصاد التونسي من خلال تعزيز الإصلاحات، والتي من بينها تغيير نمط التمويل الاقتصادية والاجتماعية".

ولفت العباسي إلى أن "الإصلاحات لشن تعد ضرورية فإنها تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات المرتقبة خلال الفترة المقبلة وخاصة على مستوى شخّ الموارد المالية للبلاد".

وأضاف أن "البنك المركزي التونسي سيسمّر في السهر على تأمين الاستقرار الكلي باعتباره محمدا رئيسيا لدى سمود الاقتصاد التونسي، وهو ما يتطلب تضامير جهود مختلف الأطراف لرفع التحدي والبرهنة على تماسك الاقتصاد المحلي في مواجهة الصدمات".

واعتبر أن المنهج الذي اعتمده تونس لإدارة أزمة كوفيد - 19، أعطى الأولوية لخيار الحفاظ على العنصر البشري مع السهر على النسيج الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الأفاق الاقتصادية لسنة 2020 تبدو صعبة وغير مؤكدة في جميع أنحاء العالم وأنه لا مناص من اعتماد خطة شاملة للإنعاش الاقتصادي.

## الخسائر تهدد قطاع السكك الحديدية في تونس

كما أدى تدهور البنية التحتية إلى تراجع ملحوظ في مستوى خدمات الشركة وهو ما أفضى إلى انخفاض عدد المسافرين بنسبة 38 في المئة، ودعا بن أحمد إلى إنقاذ الشركة وإعادة هيكلتها، مشددا على ضرورة تاهيل البنية الأساسية بتجديد كامل المعدات والشبكة الحديدية.

وتابع بالقول "لقد دخلت الشركة في حلقة مفرغة بسبب تدني جودة الخدمات وانخفاض المداخل زيادة على ارتفاع نفقات الصيانة والتاهيل".

وأبرز أن الاضرابات والاحتجاجات الاجتماعية المسجلة منذ سنة 2012 إلى سنة 2019 تسببت في تقيوت أرباح بلغت حوالي 600 مليون دينار. وأشار إلى أنه تم تسجيل 74 اعتصاما على خطوط السكك الحديدية من سنة 2011 إلى موفى يوليو 2020.

وقال بن أحمد خلال ندوة صحافية الأربعاء بالعاصمة "إذا ما تواصلت الوضعية الحالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، فإنها لن تكون قادرة على مواصلة العمل لأكثر من سنة أو سنتين".

ونسبت وكالة أنباء تونس لشهاب بن أحمد قوله أيضا إن "المؤسسة تعاني أزمة مالية خانقة حيث يتوقع أن تصل خسائرها المتراكمة مع موفى سنة 2020 إلى 890 مليون دينار زيادة على حجم المديونية الذي بلغ في نهاية شهر أبريل الماضي 304 مليون دينار".

وبيّن المسؤول أن "تدهور رقم معاملات الشركة يعود أساسا إلى عدم الزيادة في التعريفية مقابل ارتفاع عناصر التكلفة، علاوة على ارتفاع خدمة الدين إثر قيام الشركة باستثمارات في المعدات".

تونس - دق قطاع النقل الحديدي في تونس ناقوس الخطر، محذرا السلطات من جبل الخسائر التي باتت تهدد استدامة القطاع، حيث تمر شركة السكك الحديدية بأزمة مالية خانقة ناجمة عن سوء الإدارة المالية.

وطالب قطاع النقل الحديدي الدولة التونسية بتدخل عاجل لإنقاذ القطاع الذي بات يتقلل ماله نظرًا لعدم قيمته المضافة والتي أزعجها مسؤولون إلى عدم مطابقة تعريفية النقل لعنصر التكلفة، فضلا على اهتراء البنية التحتية.

وأكد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، شهاب بن أحمد، أن "الشركة شهدت منذ عقد تدهورا في نشاطها الاقتصادي أفضى إلى وضعية حرجة تستوجب تدخلا عاجلا من قبل الدولة".